

ناصر عبد الله الروضان

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن هذا المؤتمر يأتي في أوانه، حيث تمثل قضية العجز في الموازنة تحدياً هاماً لنا في الحكومة، وتتطلب علاجات رشيدة تؤسس لتوازنٍ مستمرٍ بين الإيرادات والنفقات العامة.

ولاشك أن اعتماد البلاد لسنوات طويلة على الإنفاق العام، لتحريك كافة الأنشطة الاقتصادية، قد يجعل من الحلول مسألة معقدة وصعبة القبول من قبل قطاعات عديدة في الكويت، بيد أن صعوبة الأوضاع تتطلب اتخاذ قرارات وتبني سياسات مالية، تعجل من السيطرة على الإنفاق العام للحد من العجز. وكما تعلمون فالأمر ليس ببساطة القول أو التمني، حيث أن هناك معوقات سياسية وإدارية يجب تجاوزها بالحكمة والكياسة، حتى نستطيع أن نصوغ السياسات المالية المعقولة، ومن ثم نوفر إجماعاً وطنياً يعتمدها ويرضى بها.

إن الأمر يتطلب الاستمرار في الحوار وطرح الحلول بعد تشخيص المعضلات. هناك مسألة الإنفاق حيث لا بد من ترشيده، ووضع معدلات

مناسبة لنموه، أو تقليص بعض البنود التي لم تعد هامة في برنامج الحكومة . كذلك فإننا نأمل أن ينتج عن سياسات التخصيص ترشيحاً تلقائياً يحد من الإنفاق . ولا بد هنا من استعراض كافة بنود الإنفاق ومعالجتها بدقة ، حتى يتحقق الوفرة بأحسن صوره .

أما فيما يتعلق بالإيرادات ، فإننا نأمل أن نحسن من إيراداتنا النفطية ، من خلال تحسين قدرات التسويق ، وطرق مواقع جديدة في استراتيجية التسويق الدولية . كذلك نأمل أن توفق الدول النفطية في الإنفاق على وسائل لمعالجة الاختلالات في أسواق النفط ، والحد من تجاوز الحصص ، حتى تستقر الأسعار بما ينعكس بصورة جيدة على مداخيل الدول المنتجة للنفط . وكما تعلمون فإن الكويت تسعى لتحقيق هذه الأهداف من خلال التنسيق مع الدول الخليجية المنتجة للنفط ، ومع الدول الأخرى ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) .

هناك أيضاً جانب الإيرادات غير النفطية ، سوف نتمكن خلال الشهر القادم من صياغة سياسات مالية تهدف لتحسين الإيرادات من الرسوم ، بما ينعكس إيجابياً على الميزانية العامة وعلى إيرادات الخزينة العامة . وقد وقفنا ، عند وضع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٦/٩٥ ، إلى تقليل العجز في الميزانية بشكل هام عن طريق تخفيض الإنفاق وتحسين الإيرادات ، ونأمل أن نستمر في هذا الطريق حتى نتمكن من إنهاء حالة العجز بشكل تام .

لا شك أن مؤتمركم هذا سوف يتطرق لمختلف القضايا المتعلقة بالسياسات المالية ، ونأمل أن تأتي أبحاثه ، والمداخلات التي ستجرى حولها ، بمقترحات مدروسة علمياً ، ويمكن تنفيذها عملياً لكي تساعدنا عند وضع تلك السياسات . ومن المؤكد أن حشدكم هذا ، الذي يضم الخبرات الوطنية في مجال الاقتصاد والأعمال والمهتمين بالقضايا العامة ، سوف يساهم بوضع التوصيات المناسبة .

لقد آن الأوان لنا لنركز على القضايا المركزية في بلدنا العزيز ، والحوار
حوطها بأساليب علمية وموضوعية ، حتى نستفيد جميعاً من الديمقراطية لتوفير
الحلول العقلانية لكافة المعضلات التي تواجه مسيرة التنمية في البلاد .
وقفنا الله لخدمة الوطن العزيز في ظل حضرة السيد صاحب السمو
أمير البلاد ، وولي عهده الأمين حفظهما الله .



